APLC/MSP.9/2008/WP.14
30 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب الذي قدمته السنغال لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف باسم
الدول الأطراف المسند إليها تحليل طلبات التمديد*

١- صدقت السنغال على الاتفاقية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في السنغال في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأبلغت السنغال، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، عن المناطق التي تقع ضمن ولايتها أو تحت سيطرتها والتي تحتوي، أو يشتبه في أنها تحتوي، على ألغام مضادة للأفراد. والسنغال مجبرة على تدمير أو التأكد من تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد التي تقع ضمن ولايتها أو تحت سيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدمت السنغال طلباً بتمديد الموعد النهائي إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف، اعتقاداً منها أنها لن تكون قادرة على القيام بذلك بحلول الموعد المحدد. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كتب رئيس الاجتماع إلى السنغال مستوضحاً عدداً من النقاط. وقدمت السنغال إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف رداً مفصلاً، وفي وقت لاحق، في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قدمت طلباً منقحاً بالتمديد يتضمن معلومات إضافية رداً على أسئلة الرئيس. وتطلب السنغال تمديداً مدته سبع سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٦).

٢- ويشير الطلب إلى أن "دراسة استقصائية طارئة عن تأثير الألغام الأرضية" أجريت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في منطقة كازامانس بالسنغال أشارت إلى وجود ١٤٩ منطقة مشتبه في احتوائها على ألغام. واستوضح رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف السنغال ما إذا كانت كل المناطق الـ ١٤٩ مشتبهاً في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد (أو ما إذا كان يُشتبه في احتوائها على متفجرات أخرى من مخلفات الحرب فقط). ويشير الطلب المنقح إلى أنه بينما يشتبه أن ٨ مناطق لا تحتوي سوى على ذخائر غير منفجرة، فإن الأنشطة الاستقصائية الأخيرة توحي بأن هذه المناطق قد تحتوي أيضاً على ألغام مضادة للأفراد. ويشير الطلب أيضاً إلى أن المناطق المشتبه أنها خطرة،

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد لتقديمها وحال ورودها إلى الأمانة.

البالغ عددها ١٤٩ منطقة، تضم ٨٥ منطقة يبلغ مجموع مساحتها نحو ٣٥٩ ١٨٣ ١١ متراً مربعاً، و٤٧ منطقة تشمل ما مجموعه ٧٣,٤٥ كيلومتراً خطياً من الطرق أو الممرات، و١٧ منطقة لا تُعرف مساحتها المقدرة.

٣- واستوضح رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف عن العمل الذي قامت به السنغال منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ حتى الآن وعن نتائج هذا العمل. ويشير الطلب المنقح إلى أن عملية إزالة الألغام الوحيدة التي أجريت كانت في إطار عمليات عسكرية و لم يكن لها طابع يتوافق مع إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ولذلك، يشير الطلب إلى أنه فيما عدا منطقتين أعلن عن أنهما لم تعودا تمثلان خطراً في مطلع عام ٢٠٠٨، هناك حاجة إلى التعاطي مع ٨٣ منطقة من أصل الـ ٨٥ منطقة المشَار إليهَا أعلاه (تبلغ مساحتها الإجمالية ٣٥٩ ١٧٥ ١١ متراً مربعاً)، ومع جميع مناطق الطرق أو الممرات الـ ٤٧، وجميع المناطق الـ ١٧ التي لا تعرف مساحتها المقدرة في الفترة السابقة لفترة التمديد المطلوبة وفي أثنائها. ويشير الطلب أيضاً إلى أن مساحات المناطق المحددة إرشادية فقط، وأنه لا يمكن للسنغال في الوقت الراهن أن تقدم، حقاً، معلومات عن الوضع الحالي للمناطق الملغومة ومعلومات دقيقة عن المساحات والمناطق المزروعة ألغاماً، وأن إجراء استقصاء تقني لكل منطقة هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتوضيح الطبيعة الحقيقية للتحدي. وأشارت الدول الأطراف المسند إليها تحليل الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ من الاتفاقية (ويشار إليها لاحقاً بعبارة "فريق التحليل") إلى أنه إذا كانت الدراسة الاستقصائية الطارئة عن تأثير الألغام الأرضية، كما هو الأمر في حالات أخرى، قد بالغت مبالغةً شديدة في تقدير الحجم الحقيقي للتحدي، فقد تسمح نتائج الدراسة الاستقصائية العامة والتقنية للسنغال بإكمال التنفيذ قبل ١ آذار/مارس ٢٠١٦.

٤- إن السنغال، كما جاء آنفاً، تطلب تمديداً مدته سبع سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٦). ويشير الطلب إلى أن الفترة الزمنية الملتمسة تقوم على واقع مؤداه أن برنامج إزالة الألغام لا يزال في بداياته وأن من المستحيل وضع توقعات دقيقة نظراً إلى الطبيعة غير الدقيقة للمعلومات المتاحة للسنغال حالياً. ويشير الطلب أيضاً إلى أن السنغال ستعدل بانتظام خططها التشغيلية بمجرد توافر معلومات أفضل. ويشير الطلب إلى أنه إذا كان ممكناً (رهناً بنتائج أنشطة الاستقصاء العام والتقني) إكمال التنفيذ بسرعة، فإن هناك عاملاً آخر أُخِذَ في الحسبان لدى طلب مهلة السنوات السبع هو أن نجاح العمليات يتوقف على تطور عملية السلام في المنطقة المتأثرة والقدرة على الوصول إلى جميع المناطق المشبوهة.

٥- ويشير الطلب إلى أن الظروف التي أعاقت التنفيذ في فترة السنوات العشر تتمحور حول النزاع الجاري في منطقة كازامانس الذي منع السنغال من وضع هيكل وطني لإزالة الألغام حتى نهاية ٢٠٠٤ عندما اتُّفق على وقف إطلاق النار. ويشير الطلب أيضاً إلى أن الشواغل الحالية بشأن سلامة الموظفين وضعت قيوداً جغرافية على الوصول إلى من يجرون الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية. زد على ذلك أن تطور عملية السلام أعاق التنفيذ، ذلك أن إزالة الألغام، التي قد ينظر إليها المقاتلون على أنها تضر بوضعهم الاستراتيجي، يجب أن تُدرج في سياق الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى بناء الثقة. وعلاوة على ذلك، يشير الطلب إلى أن التأخر في وضع الهياكل المؤسسية أعاق التنفيذ. وأبرز فريق التحليل أن السنغال تعمل بهمة لتنفيذ المادة ٥.

٦- ويشير الطلب إلى أنه يمكن مسح نحو ٤ كيلومترات مربعة من المناطق المشتبه في خطورتها سنوياً إذا ما نُشِرَ ٢٦ فريقاً، يتألف كل فريق منها من ٩ أخصائيين في الإزالة اليدوية للألغام وتدعمها ثلاثة أفرقة متخصصة في الإزالة الميكانيكية للألغام. وإذا كان في مقدور هذه الأفرقة الـ ٢٦ أن تمسح ٢٠ كيلومتراً مربعاً من المناطق

المشبوهة في خلال ٥ سنوات، فإن السنغال تعتقد أنها ستكون عاجزة عن نشر جميع الأفرقة في نفس الوقت. وسأل رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف السنغال أن توضح ما إذا كانت خططها قد أخذت بعين الاعتبار المناطق المشتبه في خطورتها التي يمكن الإفراج عنها بواسطة أنشطة المسح، لا سيما بالنظر إلى أن الدراسات الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية تبالغ عادةً مبالغةً شديدة في تقدير مساحة المنطقة التي تحتاج إلى تطهير. وإذا كان الطلب المنقح يقول إن التقديرات الواردة فيه تأخذ في الحسبان الإفراج عن المناطق المشبوهة حالياً من خلال المسح والشطب، فإن فريق التحليل أشار إلى أن المعلومات الواردة في المرفق ٢ للطلب المنقح تعني أن الإفراج عن الأراضي من خلال إزالة الألغام هو وحده الذي استخدم في وضع حساب التوقعات السنوية للتقدم. وأشار الفريق أيضاً إلى أنه لو طبَّقت السنغال جميع الأساليب المتاحة للإفراج عن المناطق المشبوهة، كما يرد في الطلب المقدم من السنغال، فإنها قد تكون قادرة على إكمال التنفيذ قبل ١ آذار/مارس ٢٠١٦[(١)].

٧- ويشير الطلب إلى أن سلامة مزيلي الألغام والسكان الذين تعاد إليهم الأراضي التي أزيلت منها الألغام مكفولة عن طريق تطبيق المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أن عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية تخضع لضمانات الجودة ومراقبة الجودة وأن الهيئة الوطنية السنغالية لإزالة الألغام تعتمد على الدعم التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التحقق من أنشطة إزالة الألغام وإقرارها. وإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن السنغال، في الوقت الذي لم تضع فيه بعد إجراءً للشطب، فإنها تقرّ بأن هذا الإجراء قد يُفيد لتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية. وأشار فريق التحليل أيضاً إلى أن السنغال، نظراً إلى إمكان أن تكون الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية قد بالغت مبالغة شديدة في تقدير مساحة المنطقة التي قد تحتاج إلى تطهير، قد تستفيد من أخذ جميع أساليب الإفراج عن الأراضي بعين الاعتبار.

٨- وكان رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف قد طلب إلى السنغال أن تقدم معلومات عن الحسابات المستعملة لوضع تقديرات لتكاليف فترة التمديد. ويشير الطلب المنقح إلى أن من المطلوب توفير مبلغ قدره ٣٢,٠٧ مليون دولار أثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، منه ٣,٣٥ ملايين دولار كتكاليف المقر (بما فيها تكاليف الخبرة التقنية الدولية وتكاليف المكاتب)، و٢,٠٢ مليون دولار للوسائل الميكانيكية، و٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لإزالة الألغام يدوياً. ويشير الطلب أيضاً إلى أن من المبكر جداً للسنغال أن تستقرئ التكاليف بدقة. وأشار فريق التحليل إلى أن هذا الأمر قد يفسر لماذا لم يُدرج في الطلب تكاليف الإفراج عن المناطق عبر وسائل غير التطهير وما يترتب على ذلك من تخفيضات في التكاليف التقديرية للتطهير، وأن السنغال قد تستفيد من تقديم ذلك التوضيح في موعد لاحق.

٩- وكان رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف قد طلب توضيحاً بشأن مساهمة السنغال الوطنية المتوقعة في التنفيذ أثناء فترة التمديد. ويشير الطلب المنقح إلى أن حكومة السنغال تعهدت بدفع نحو ٣٣٤ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩ (السنة الثالثة من تعهد بدفع ١٥٠ مليون فرنك أفريقي على مدى ثلاث سنوات) إلى البرنامج الوطني لإزالة الألغام وأن من المقرر زيادة هذا المبلغ بعد عام ٢٠٠٩. ويشير الطلب أيضاً إلى أن ذلك الجزء من الميزانية

---

(١) لاحظ فريق التحليل اختلافاً بسيطاً بين الإشارة إلى ٢٦ فريقاً لإزالة الألغام ترد كثيراً في الطلب و٢٥ فريقاً لإزالة الألغام ترد في المرفق ٢ للطلب.

الوطنية سيرصد لعمليات إزالة الألغام في كازامانس ما دامت المشكلة قائمة. ويشير الطلب أيضاً إلى تعهد بدفع ٤,٨٢ ملايين دولار في شكل تمويل دولي (من المفوضية الأوروبية) للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

١٠- ويشير الطلب إلى أن عدد الضحايا في السنغال بلغ ٧٣١ ضحية أثناء الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، من بينهم ٣١١ حالة سُجِّلت منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ويشير الطلب أيضاً إلى أن الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية أفادت أن أكثر من ٠٠٠ ٩٠ شخص تأثروا من الألغام وأن ٠٠٠ ٧٠ شخص كانوا ينتمون إلى المناطق المعنية مشردون داخلياً أو لاجئون. ويشير الطلب إلى أن وجود ألغام أو الاشتباه في وجودها يعوق تقديم المساعدة الدولية ويضر بالتنمية الاقتصادية والتجارة ويعرقل تطبيق السنغال استراتيجية الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، يفترض الطلب أن منافع إنسانية واجتماعية واقتصادية جمة ستنجم عن إكمال تنفيذ المادة ٥ أثناء فترة التمديد.

١١- ويشتمل الطلب على معلومات وجيهة أخرى قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، منها إطار استراتيجي لإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ وقائمة مفصلة لكل منطقة من المناطق الـ ١٤٩ المعنية.

١٢- وأشار فريق التحليل إلى أنه إذا كان من المؤسف أن لا تتضح الرؤية لدى دولة طرف بخصوص ما تواجهه من تحديات إلاّ بعد مضي نحو عشر سنوات كاملة على تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وأن لا تزيل هذه الدولة سوى القليل من الألغام المزروعة في أراضيها، فإنه في حالة السنغال، كانت هناك ظروف قاهرة أعاقت أي عمل حتى عام ٢٠٠٥. وأشار فريق التحليل، علاوة على ذلك، إلى أن من المشجع أن السنغال استعملت عملية إعداد طلب التمديد للإشارة إلى أنها تعمل اليوم بالمزيد من السرعة، رغم أنها أبطأت في وضع هياكل وطنية عقب اتفاق وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٤ وفي الاستفادة من نتائج الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية التي أكملت في عام ٢٠٠٦.

١٣- وأشار فريق التحليل إلى أنه إذا كانت السنغال لا تعرف بدقّة مساحة المناطق التي تستحق بالفعل التطهير من الألغام وأماكن وجودها، فإن تقديراتها للوقت والمال اللازمين تبدو مؤسسة على افتراضات التطهير فقط. وأشار الفريق أيضاً إلى أن تعهد السنغال بالاضطلاع بالأنشطة التقنية وبوضع إجراء لشطب المناطق قد يُمكّنها من تنفيذ التزاماتها بشكل أسرع بكثير مما تُوحي به المدة الزمنية المطلوبة وعلى نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. وأضاف الفريق أن القيام بذلك قد يفيد السنغال في ضمان معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي استعرضتها السنغال في طلبها بأسرع وقت ممكن.

١٤- وأشار فريق التحليل إلى أنه نظراً إلى أهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المناسب وضرورة معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية القاهرة، يمكن للسنغال أن تستفيد إن هي عملت بسرعة على الإفراج عن المناطق المشتبه في خطورتها التي لا تحتوي على ألغام فعلاً، وعلى تحديد الحاجة إلى التطهير من خلال مسح عام وتقني، وإعادة النظر في التوقعات الخاصة بالمدة الزمنية والمبلغ المالي المطلوبين وإبلاغ هذه التنقيحات إلى من يهمه الأمر. وأشار الفريق بالخصوص إلى أن كلاً من السنغال وجميع الدول الأطراف قد تستفيد إذا قدمت السنغال معلومات مُحدَّثة عن تلك المسائل في اجتماعات اللجان الدائمة، وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني، وفي اجتماعات الدول الأطراف، بما في ذلك عن طريق الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن القائمة المفصلة بالمناطق المرفقة بطلب التمديد.

— — — — —